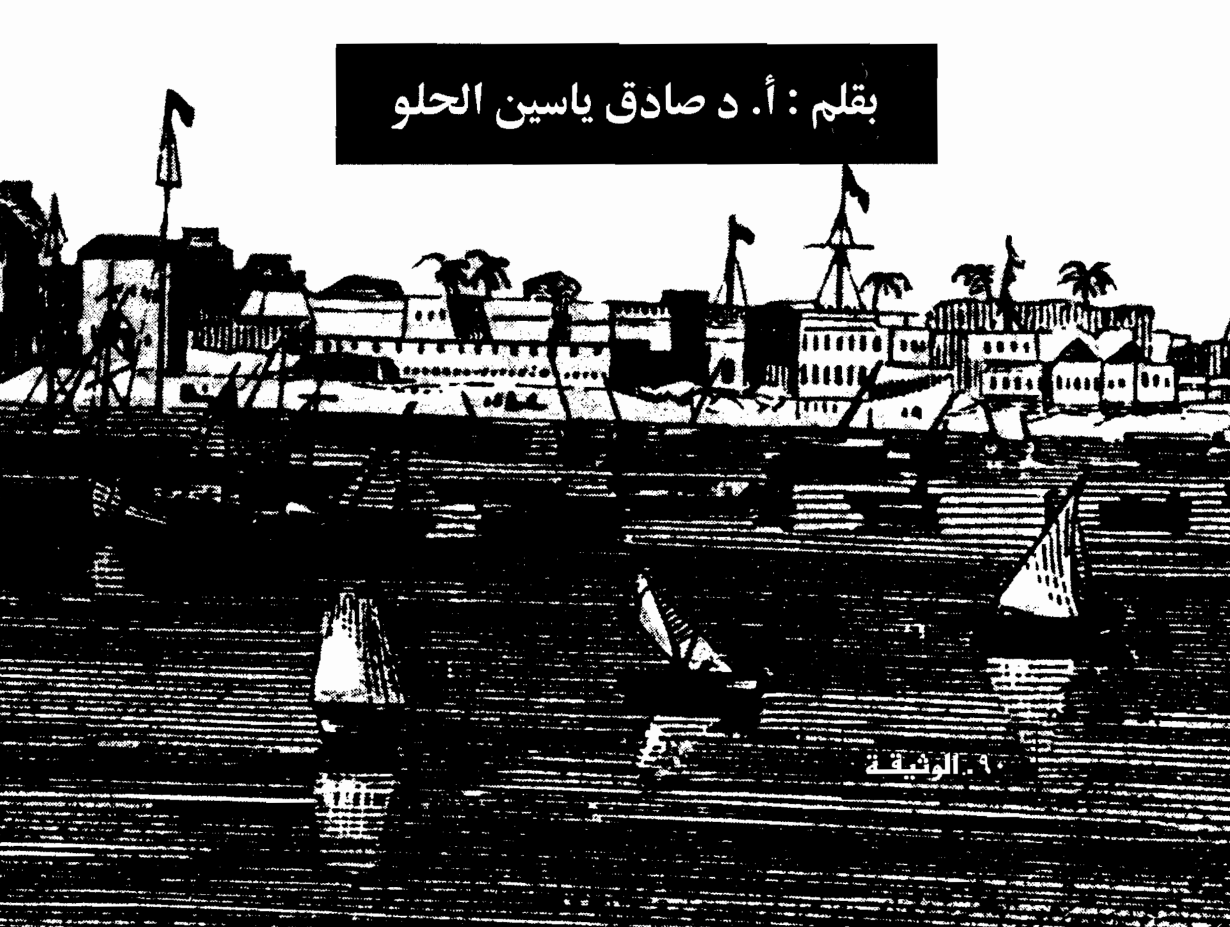
السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني

من المعاهدة الدائمة .. إلى المعاهدة المانعة

١٨٥٣ - ١٨٩٢م

بقلم : أ. د صادق ياسين الحلو



منذ أن فرضت بريطانيا معاهدة ١٨٢٠م العامة على مشايخ ساحل عمان الشمالي بعد غزوات عسكرية عديدة دمرت فيها الأساطيل البحرية للقوى العربية وأصبحت الحكم في النزاعات البحرية بينها، إذ اعتمدت سياسات تقضي بالحفاظ على الواقع الجديد القائم (Statu Quo) على تجزئة السلطة السياسية والحفاظ على السلم والهدوء وعدم السماح ببروز أية قوى بحرية عربية جديدة، كما جعلت من نفسها الرقيب على تنفيذ اتفاقيات الهدنات البحرية التي أخذت تجدد ولعشر سنوات ابتداء من اتفاقية ١٨٣٤م ثم أصبحت دائمة عام ١٨٥٣م . ومن خلالها تدخلت بريطانيا في النزاعات الداخلية التي كانت تدعي أنها تؤثر على الهدوء والتجارة في الخليج العربي، وانتهت أخيرا بالتصدي لأية قوة أجنبية إقليمية أو دولية تحاول التوسع باتجاه الساحل العماني أو تقيم علاقة معه كالفرس والعثمانيين والفرنسيين،



وتوجت بريطانيا سياستها تلك بعد الاتفاقية المانعة عام ١٨٩٢م، إذ تولت من خلالها السياسة الخارجية لمشايخ منطقة الساحل العماني الشمالي حتى عام ١٩٧١م، ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت بريطانيا وسائل عديدة منها : الهدنة البحرية الدائمة، والاتفاقية المانعة، والتدخل البريطاني في النزاعات الداخلية في الساحل العماني الشمالي ثم الادعاء بضرورةٍ إدخال التحديث إلى هذه المنطقة كخطوط التلغراف والسفن التجارية، وأخيراً الوقوف بوجه محاولات القوى الإقليمية والدولية لإنشاء علاقات مع مشايخ الساحل العماني الشمالي، وختمت كل ذلك بفرض ما يشبه الحماية من خلال المعاهدة المانعة .

وعلى أية حال يمكن تبين سمات السياسة البريطانية وأهدافها من خلال المحاور الآتية .

١ - السياسة البريطانية للحفاظ على السلم البحري من الاتفاقية الدائمة ١٨٥٣ إلى الاتفاقية المانعة ١٨٩٢م

تعد اتفاقية ١٨٣٥ أول اتفاقية هدنة بحرية تحظر على سائر مشايخ الساحل العماني الشمالي ورعاياهم الاشتباكات البحرية، وتعاقب من يقوم بها، وقد أعدت في البداية لتشمل صيد اللؤلؤ فقط، وبعد ذلك أصبحت هذه الهدنات سارية وتجدد كل سنة[١] .

وكان من الطبيعي بأن مشايخ الساحل العماني الشمالي كانوا يتطلعون أن يسود السلام البحري في المنطقة لمدة أطول، وتطابق ذلك مع أهداف مصالح السياسة البريطانية الاستراتيجية في الخليج العربي . ولهذا السبب قام هنيل المقيم البريطاني في الخليج العربي بإرسال مساعده كامبل في عام ١٨٤٣م لجمع آراء شيوخ ساحل عمان الشمالي من أجل تجديد الهدنة السنوية لفترة أطول تصل إلى عشر سنوات، وقد أعطى الشيوخ موافقتهم على ذلك[٢] .

وقعت تلك الاتفاقية في الأول من حزيران (يونيو) ١٨٤٣م[٣] . وأصبحت نافذة المفعول منذ ذلك التاريخ وانتهت في مارس ١٨٥٣م . نصت المادة الأولى منها على إيقاف

النزاعات البحرية بين مشايخ الساحل العماني الشمالي ورعاياهم، وتضمنت المادة الثانية تعهد الشيوخ بمعاقبة أولئك الرعايا الذين يهاجمون السفن قبل وصول الخبر إلى المقيم البريطاني، أما المادة الثالثة فقد تعهد الشيوخ فيها بتجديد الهدنة لمدة ثمان سنوات، وفي حالة عدم وجود اتفاق على تجديدها يجب إخبار المقيم البريطاني بذلك(٤) .

ومن الملاحظ على هذه الهدنة البحرية عدم تناولها للصراعات البرية بين الشيوخ لأن المهم بالنسبة لبريطانيا هو تأمين سلامة الخطوط التجارية البحرية .

ولاشك أن النقاط الإيجابية للهدنة صبت باتجاه المصالح البريطانية، وزادت من تقوية الهيمنة والنفوذ البحري البريطاني، وهذا ما دفع بحكومة الهند البريطانية إلى تقليل عدد سفن المراقبة التي يتألف منها أسطولها في الخليج العربي، لاسيما أن القوى البحرية العربية كانت حريصة على استتباب الهدوء والأمن في مواسم صيد اللؤلؤ(٥) .

وعلى الرغم من إشراف بريطانيا من خلال معاهدة ١٨٤٣م على زعماء الساحل العماني الشمالي لتطبيق مرادها فإن المشايخ أخذوا يشعرون بفائدتها ويتطلعون إلى تجديدها وتحويلها إلى نظام عام يمتد إلى عشر سنوات أو أكثر . ويذكر تقرير بريطاني بأن الساحل أصبح مثل غيره من بحار العالم الأخرى مفتوحاً أمام التجارة والملاحة لسفن الأمم الأخرى(٦) .

غير أن أثر السياسة البريطانية وهدفها كان واضحاً كل الوضوح ولم ينحصر في السلم البحري فقط وإنما سعت نحو تفكيك الإمارات العربية والوقوف ضد أية حركة من حركات التوحيد السياسي لها، كما أن الحوادث البحرية قلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكن ذلك كما يرى الدكتور جمال زكريا قاسم لم يكن بفضل تلك المعاهدات فقط بل لأن هؤلاء العرب قد أخذوا يفقدون قوتهم البحرية بسبب فقدان أهم مصدر من مصادر قوتهم وثروتهم . فضلاً عن عدم قدرتهم على الاشتغال بالتجارة نظرا لعدم مقدرتهم على منافسة الملاحة التجارية في المحيط الهندي(٧) .

وعلى أية حال لم يحدث ما يعكر تطبيق معاهدة عام ١٨٤٣م، إذساير المشايخ العرب في السنوات اللاحقة السياسة البريطانية، ولم يحاولوا تعكير صفو السلام البحري . وقبل انتهاء مدة المعاهدة في ٣١ مايو ١٨٥٣م أعطت حكومة بومباي تعليماتها

إلى كامبل مساعد المقيم البريطاني في الخليج العربي لزيارة الساحل العماني الشمالي، ولخوفه من عدم رغبة الشيوخ العرب لتجديد تلك المعاهدة سواء كان ذلك لفترة محددة أو لاتفاقية دائمة . كتب كامبل (قبل تحقيقه الزيارة) خلال صيف ١٨٥٢م إلى الشيوخ طالباً أفكارهم حول الموضوع، وكانت أجوبتهم مختلفة، فبعضهم مستعد لقبول مقترحات المقيم والبعض الآخر فضل إعطاء قراره عند زيارة المقيم للساحل، وكان كامبل يفضل اتفاقية دائمة بدلا من اتفاقية محدودة المدة وكان يشاطره هذا الرأي رجال السلطة في بومباي[٨] .

وصل كامبل في ٢١ مارس ١٨٥٣م إلى الشارقة لمفاوضة شيوخ الساحل العماني الشمالي لعقد اتفاقية بحرية دائمة، وقد وجد أن جميع الحكام دون استثناء راغبون في إبرام اتفاق بحري للهدنة الدائمة ، وفيما بين ٤ و٩ مايو ١٨٥٣م وقع شيوخ الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان ودبي وأبو ظبي على معاهدة السلم البحرية الدائمة . واحتوت المعاهدة على ثلاث مواد جاء في المادة الأولى تعهد الموقعين على أن تتوقف جميع العمليات الحربية في البحر بين رعاياهم وأتباعهم، وأن تقوم هدنة حقيقية دائمة في البحر ضد ممتلكات رعايا وأتباع الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق، وعليهم أن يدفعوا ما يترتب على تلك الاعتداءات من تعويض وغرامات . أما المادة الثالثة فجاء فيها أنه إذا ما حدث اعتداء على أي فرد في البحر من رعايا أحد منهم من جانب رعايا طرف آخر من الموقعين على المعاهدة فليس من حقه الرد وإنما يبلغ بالأمر المقيم البريطاني في الخليج العربي .

وتقوم الحكومة البريطانية بمراقبة الأمور في البحر وتعمل على تنفيذ شـروط المعاهدة[٩] . ومن أجل إعطاء أهمية لهذه المعاهدة أرسلت إلى الحاكم العام في الهند ليصادق عليها، بينما كان المقيم البريطاني في الخليج العربي هو الذي صادق على المعاهدات السابقة[١٠] .

لقد كان من أبرز نتائج هذه المعاهدة بقاء نظام الهدنة ساري المفعول[١١] حتى الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في سبعينات القرن العشرين، إذ حرّم البريطانيون بموجب هذا الاتفاق حروب البحر على إطلاقها، واتخذت الحكومة البريطانية من الاتفاق ذريعة لتشديد قبضتها على المشيخات تحقيقاً لإيجاد سلم دائم

يتماشى مع مصالحها حتى اتسمت علاقتها بالكثير من الظلم والإجحاف والغرامات التي كانت تفرضها على شيوخ الساحل العماني الشمالي بحجة مخالفتهم لنصوصه[١٢] .

ومن جانب آخر قام المقيم البريطاني في الخليج العربي استناداً إلى بنود المعاهدة بتفويض سلطته العسكرية لضباط البحرية في الخليج العربي، وأصدر أوامره إليهم بمنع الحروب فوق مياهه وبالتدخل مباشرة[١٣]، واستعمال القوة إذا لم تنفع الوسائل الأخرى .

ويبدو أن الحوادث البحرية تضاءلت بعد توقيع المعاهدة المانعة إذ يقول سالدانا بأنه ومنذ العام ١٨٥٤م أصبحت حوادث البحر تافهة كما يصفها المقيم البريطاني في الخليج العربي، إذ لا تتطلب تدخله المباشر، لذلك أوكل أمر معالجتها إلى الوكيل الوطني في الشارقة[١٤] .

لقد أساءت السلطات البريطانية استخدام قوتها في فرض الغرامات على المشيخات فكانت تلزم المشايخ بدفع مبالغ كبيرة من المال لأبسط الأسباب، فمثلاً ألزم شيخ أبو ظبي بدفع مائة ريال لأنه أطلق عيارات نارية على قطيع من الأغنام يملكه أحد رؤساء القبائل من غير أتباعه، واعترف بادجر بأن خزينة المقيم في بوشير امتلأت بالأموال نتيجة تلك الغرامات[١٥] .

وفي هذا الإطار يسوق لوريمر بعض الحوادث البحرية التي سميت بالاضطرابات البحرية في المراسلات الرسمية للمقيم البريطاني تمثل من وجهة نظره خرقاً لتلك الاتفاقية البحرية الدائمة وإجراءات المقيمين البريطانيين اتجاهها في فترات مختلفة . ففي عام ١٨٥٥م فرض على شيخ أبو ظبي دفع تعويض قدره ٦٠٠ جنيه عن دية رجل قتل على ظهر سفينة جنحت في خور العديْد تعود ملكيتها لتاجر من البحرين . وفي عام ١٨٥٧م فرض المقيم البريطاني غرامة قدرها ٢٥ ألف جنيه على شيخ الشارقة تدفع على شكل أقساط عقاباً على إرساله قوات في السنة الماضية للإسهام في محاولة إعادة الشيخ سعيد بن طحنون شيخ أبو ظبي السابق إلى الحكم[١٦] .

وفي عام ١٨٦٠م فرضت غرامة قدرها ١٨٠ جنيهاً على أحد أتباع شيخ الشارقة سلطان بن صقر دفعت كتعويض لأصحاب إحدى السفن من لنجة لكن حكومة بومباي لم تكتف بذلك بل فرضت غرامة أخرى قدرها ٥٠٠ جنيه بأوامر من حكومة بومباي[١٧] .

ورفع المقيم السياسي بيللي بين أعوام ١٨٦٦ – ١٨٦٨م تقارير إلى الحكومة البريطانية يذكر فيها عدداً من الاعتداءات البحرية الصغيرة لكن لم يعد بمقدوره فرض الغرامات على مرتكبيها لأن البحرية الهندية أصبحت غير خاضعة لأوامره والتي أبدلت بالبحرية الملكية التي كانت مثقلة بالواجبات مما زاد من صعوبة موقف المقيم[١٨] .

ومن كل ذلك يتبين أن السياسة البريطانية كانت قد استخدمت الاتفاق الدائم ليس لتجزئة الساحل العماني الشمالي وضرب قواه البحرية فقط، وإنما كانت تبحث عن أية وسيلة تصيغها بصيغة قانونية لإفقار الشيوخ مالياً مثلما كان يفعل المقيمون تجاه حوادث البحر البسيطة أو ما كانوا يطلقون عليه اضطرابات بحرية .

ومن جانب آخر فإن هذا التفرد السياسي البريطاني في الساحل على مشيخاته أثمر وبخاصة في ثمانينات القرن التاسع عشر، إذ قلت فيه حتى تلك الاضطرابات البحرية البسيطة كما تؤكد تقارير المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في تلك الفترة إذ جاء في التقرير السنوي الإداري البريطاني للمقيم السياسي في الخليج العربي Ross (روس) لعام ١٨٨٠–١٨٨١م عن الساحل العماني الشمالي "مرت السنة دون حدوث أية اضطرابات مهمة تزعزع الهدوء في البحر أو البر .

وبقي الشيوخ في حالة سلام مع بعضهم البعض، عدا بعض الغارات غير ذات أهمية قام بها قليل من البدو في رأس الخيمة وأخذوا فيها عدداً قليلاً من الجمال"[١٩] .

وفي تقرير لاحق للمقيم السياسي البريطاني نفسه لعام ١٨٨١ – ١٨٨٢م يقول : لا تغير حصل في حكومات الساحل إذ يواصل مختلف الشيوخ مراعاة تعهدات حكوماتهم والسلام مستتب في البحر والبر"[٢٠] .

ولا يختلف التقرير الذي كتبه المقيم السياسي (روس) لعام ١٨٨٢ – ١٨٨٣م في تأكيده على أنه "خلال العام ١٨٨٢ – ١٨٨٣ لم يحصل خرق للسلام البحري ولا يزال الشيوخ ملتزمين بتعهداتهم"[٢١] .

وتمضي التقارير اللاحقة للأعوام ١٨٨٣/١٨٨٤م و١٨٨٤/١٨٨٥م و١٨٨٥/١٨٨٦م و ١٨٨٦/١٨٨٧م في نفس الاتجاه، ولم تسجل أية حوادث بحرية تؤثر على السلام البحري[٢٢] .

أعانت تلك السلسلة من الإجراءات البريطانية بريطانيا على فرض سيطرتها البحرية في الساحل العماني الشمالي ومن ذلك طواف السفن الحربية، ومعاهدة الصلح الدائم ١٨٥٣م، وفرض الغرامات لإضعاف قدرات الشيوخ المالية، والإيغال في تجزئة مشيخات الساحل العماني الشمالي منعاً لأي اتحاد سياسي بينها ولم تكتف بريطانيا بذلك بل رغبت في أن تلجأ إلى وسيلة أقوى من تلك الإجراءات لتجعل من المشيخات أكثر ارتباطاً بها .

تحقق ذلك لبريطانيا عندما ربطت شيوخ الساحل باتفاقية جديدة تم التوقيع عليها عام ١٨٩٢ عرفت باسم الاتفاقية المانعة أو الأبدية(٢٣) .

مهدت أحداث خارجية تمثلت بوصول مبعوث فارس للتأثير على شيوخ الساحل في عام ١٨٨٧—١٨٨٨م وإقناعهم بإبدال النفوذ البريطاني بالفارسي، دفع ذلك المقيم البريطاني روس إلى الحضور إلى الساحل واستطاع الحصول من شيوخ أبوظبي وعجمان وأم القيوين والشارقة ودبي على ضمانات خطية تعهد كل منهم فيها بـ :

١ — عدم الدخول في مراسلات أو علاقات أو توقيع اتفاقيات مع أية جهة باستثناء الدولة البريطانية .

٢ — لن يسمح الشيوخ لوكيل أي حكومة أخرى بالإقامة في أرضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وقد رفعت حكومة الهند تلك التعهدات فوراً إلى وزير الدولة لشئوون الهند(٢٤) .

وفضلاً عن التحرك الفارسي، كان هناك تحرك عثماني للتدخل في الصراع بين أبوظبي وقطر حول العديد، وكذلك فرنسي تجاه شيخ أم القيوين(٢٥) .

كانت اتفاقية عام ١٨٩٢م وليدة لظروف داخلية وتحركات خارجية دفعت بالمقيم السياسي في الخليج تالبوت (Talbot) إلى رفعها إلى حكومة الهند وقد وقع عليها خمسة شيوخ من شيوخ الساحل العماني الشمالي في تواريخ مختلفة من شهر مارس ١٨٩٢م وهم شيوخ أبوظبي ودبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة(٢٦) .

تضمنت الاتفاقية التزامهم أصالة عن أنفسهم ونيابة عمن يرثهم أو يخلفهم بالشروط الآتية :

١ – ألا يدخلوا في أية اتفاقية أو أية مراسلات أو علاقات بدولة أجنبية عدا الحكومة البريطانية .

٢ – ألا يسمحوا لوكيل دولة أجنبية أخرى بالبقاء في أراضيهم دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية .

٣ – أن لا يمنحوا أي جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل أو غير ذلك لاحتلال أي دولة أجنبية باستثناء بريطانيا[٢٧] .

صادق نائب الملكة بالهند على هذه الاتفاقية في ١٢ مايو ١٨٩٢م وبعدها صادقت عليها الحكومة البريطانية[٢٨] .

وبهذه الاتفاقية ضمنت بريطانيا سيطرتها المطلقة على مقدرات ساحل عمان الشمالي لمدة تزيد على ثلاثة أرباع القرن واستندت عليه للوقوف بوجه أية تطلعات ومنافسات نحو الساحل العماني الشمالي إقليمية أو دولية .

ومنعت الاتفاقية أيضاً أي تهديد لحدود الإمبراطورية البريطانية الهندية الشمالية وخطوط مواصلاتها مع أوروبا[٢٩] .

٢ – السياسة البريطانية وتحجيم النزاعات البحرية والمحلية بين مشايخ الساحل العماني الشمالي ١٨٥٣ – ١٨٩٢م .

كان الخط العام للسياسة البريطانية في الخليج العربي بعامة واتجاه الساحل العماني الشمالي بخاصة ألا تورط نفسها في النزاعات الداخلية بين مشايخ الساحل بالقدر الذي قد يؤثر على مصالحها، ولكنها تدخلت في أغلب الأحيان في نزاعات محلية بين مشايخ الساحل العماني الشمالي ادعت أنها قد تتوسع فتؤثر على نفوذها ومصالحها والسلام البحري في هذه المنطقة، ولذلك تدخل المقيم البريطاني السياسي في الخليج العربي أو وكيله الوطني لإيقافها .

وكثيراً ما كانت بريطانيا لا ترضى بقيام تعاون بين شيوخ الساحل العماني الشمالي والكيانات العربية المجاورة . ففي مطلع عام ١٨٥٤م استنجد السيد ثويني حاكم مسقط

بالشيخ سعيد بن طحنون لإمداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس، وقد استجاب الشيخ سعيد لتقديم المساعدة وخرج بأسطوله إلى البحر لكن السلطات البريطانية أرغمته على الرجوع إلى مينائه على أساس أن عمله هذا قد يؤدي إلى توسيع رقعة الاضطرابات وتحويله إلى حالة اضطراب عام في مياه البحار[٣٠] .

ففي أواخر عام ١٨٥٧م ساعد شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة دبي ضد هجوم قامت به الشارقة على معسكر لقبيلة المزاريع وقتل أربعة رجال منهم، وقد حلت الهزيمة بالشارقة في شهر مارس من عام ١٨٥٨م، وبعدها تدخل وكيل المقيمية في الشارقة بين الأطراف المتصارعة، وإحلال الصلح فيما بينها[٣١] .

وهناك حادثة أخرى منعت فيها بريطانيا تعاون شيوخ الساحل العماني الشمالي مع إمام عمان لحسم قضايا داخلية فيها . ففي عام ١٨٦٧م طلب السيد تركي بن سعيد بن سلطان العون من جميع شيوخ الساحل العماني الشمالي غير أن السلطات البريطانية حذرتهم من القيام بأي شيء يؤدي إلى الاضطراب خاصة في مياه البحر لذلك لم يتجاوبوا مع السلطان[٣٢] .

وعندما قام الشيخ زايد بن خليفة عام ١٨٦٧م بمساعدة حاكم البحرين ضد قطر وتعرضت مدينة الدوحة إلى الأذى في أكتوبر من نفس العام وقدرت الخسائر بـ ٢٠٠ ألف روبية[٣٣] .

وجه المقيم البريطاني بيلي إنذاراً إلى الشيخ زايد يطلب إليه تبريرا لمشاركته في الهجوم على قطر وطلب إليه رد الغنائم التي استولى عليها من قطر إلى أصحابها وإن لم يفعل فإنه سيحاصر أبوظبي[٣٤] .

اضطر الشيخ زايد في ١٨٦٨م إلى الاستجابة لطلب المقيم البريطاني لرد الغنائم ووضع عليه ٢٥,٠٠٠ روبية كغرامة على أن يدفع منها تسعة آلاف فوراً والباقي يدفع على قسطين[٣٥] .

وتدخل المقيم البريطاني أيضاً في أكثر من مرة وفي فترات مختلفة في الصراع بين أبوظبي وقطر حول حماية قبيلة القبيسات التي أرادت الانفصال عن أبوظبي واستقرت في العديْد، وطلب الشيخ بطي بن خادم حماية حاكم قطر فسمع بذلك الشيخ زايد وأخبر

حاكم قطر بأنه لن يسكت عن ذلك لكن المقيم البريطاني حذر من أي محاولة تؤدي إلى حرب بين أبوظبي وقطر، واستمرت هذه الأوضاع حتى عام ١٨٨١م عندما عادت قبيلة القبيسات إلى أبوظبي . وفي منتصف عام ١٨٨١م بعث حاكم قطر برسالة إلى المقيم البريطاني يعبر فيها عن عزمه على إعمار العديْد، رفض المقيم البريطاني ذلك موضحا بأن العُدَيْد ضمن سيادة شيخ أبوظبي، لذلك فإنه يستحيل عليه السماح له أو لأحد رعاياه بالسكن بها[٣٦] .

وفي خضم تلك النزاعات بين شيوخ الساحل العماني الشمالي والكيانات العربية المجاورة تدخل المقيم البريطاني للقضاء على ما تبقى من بعض الحوادث الصغرى في مياه الخليج العربي وسببها هجرة بعض العاملين في صيد اللؤلؤ بديونهم والتزاماتهم من إقليم لآخر[٣٧] .

وبما أن هذه الظاهرة قد تعوق مواسم صيد اللؤلؤ التي أصبحت أهم مورد من موارد مشايخ الساحل العماني الشمالي وسكانه، سعى البريطانيون إلى أن يضعوا صيغة باتفاقية بين الشيوخ تنظم ذلك .

وقعت الاتفاقية في ٢٤ يونيو ١٨٧٩م من جانب شيوخ الساحل الشمالي وبحضور حاجي عبد الرحمن وكيل المقيمية في الشارقة وقد تعهد الشيوخ فيها بالآتي :

١ – إرجاع الهاربين إلى شيوخ المناطق التي هربوا منها .

٢ – أن يدفعوا غرامة ويكلفوا بالمستحقات على المدنيين إن هم أمروهم رغم طلب الآخرين لهم .

٣ – إذا سمح الشيخ للهاربين من المناطق الأخرى بممارسة صيد اللؤلؤ قبل أن يدفعوا الغرامة ويتعهد بالنفقات فعليه أن يدفع أربعة أمثال الغرامة ويتكفل بالنفقات كذلك .

٤ – إذا حدث اختلاف حول حقيقة أمر الهارب يعقد مجلس من المحكمين لحله، ولا يكون قرار المجلس نافذاً إلا بعد موافقة المقيم البريطاني عليه .

٥ – تدفع الغرامة المنصوص عليها بعد موافقة المقيم[٣٨] .

كان من أبرز نتائج هذا الاتفاق أن أصبحت سواحل صيد اللؤلؤ تحت رقابة السفن البريطانية واستطاع البريطانيون بهذا الاتفاق أن يسيطروا على الشيوخ في الداخل من خلال رعاياهم الذين يعملون بصيد اللؤلؤ ويقرضهم الرعايا البريطانيون من الهنود المنتشرين على طول الساحل العماني الشمالي في موسم الغوص وأثنائه على أن يعيدوا تلك المبالغ بعد انتهاء صيد اللؤلؤ، وإن لم يستطيعوا يكتبون صكوكاً برد تلك المبالغ ويشهد الشيوخ على التعهد كما يشهد عليه وكيل المقيمية[٣٩] .

وفي نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر ١٨٨٥–١٨٨٦م تكررت محاولات حاكم قطر بضم العديْد والمطالبة بها، بل قامت قواته باحتلالها في صيف ١٨٨٦م وعندما سألهم المقيم البريطاني ...... بإرسال وحدة بحرية لإجبار حاكم قطر على الانسحاب، وعندما علم الأخير بتحرك القوة البريطانية ترك العديْد مسرعاً إلى قطر[٤٠] .

وفضلاً عن تلك المشاكل الحدودية مع قطر حدث اضطراب محلي آخر في فبراير ١٨٩٩م بين إمارتي الشارقة ودبي بسبب رفض الأولى دفع التعويضات عن بعض عمليات السلب التي قامت بها في صيف عام ١٨٨٩م، وعلى أثرها تحرك شيخ أبوظبي على رأس قواته باتجاه دبي لنصرة حليفه غير أن شيوخ أم القيوين ورأس الخيمة توسطوا بين الطرفين ولم تؤد وساطتهم إلى حل الخلاف وهذا ما دفع المقيم البريطاني إلى التدخل لفض النزاع[٤١] .

وبهذا يتضح أن البريطانيين لم يتركوا فرصة تتيح لهم التدخل في شئون الساحل العماني الشمالي حتى وإن كانت قضايا داخلية بحرية أو حتى برية أو مشاكل مع جيرانهم من المشايخ العرب الآخرين إلا وتدخلوا فيها بهدف تعزيز الهيمنة والسيطرة البريطانية على ذلك الساحل حتى وإن أضر ذلك بمصالح سكانه .

٣ – السياسة البريطانية والنشاطات السياسية العثمانية والفارسية والفرنسية في الساحل العماني الشمالي

في ضوء أهداف السياسة البريطانية الهادفة إلى الانفراد بالعلاقة مع ساحل عمان الشمالي، حرصت الحكومة البريطانية، ومن خلال المقيمين السياسيين في الخليج العربي

على عدم إفساح المجال أمام أية قوة خارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية أو غيرها بإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها .

وعلى ذلك، عندما أرسلت الدولة العثمانية حملتها على الاحساء عام ١٨٧١م وهدفها إخضاع نجد، كانت الشارقة ودبي وأبوظبي في الساحل العماني الشمالي من وجهة نظر العثمانيين داخلة ضمنه[٤٢] .

وقد نجحت الحكومة البريطانية في الضغط على الأتراك العثمانيين كي يقصروا عملياتهم على الاحساء وقطر فقط، وفي نفس الوقت، أي في يونيو ١٨٧١م أصدرت الحكومة تعليماتها للمقيم في الخليج العربي بالطلب إلى الشيوخ في الساحل العماني الشمالي بعدم الانضمام إلى أي من الطرفين المتصارعين آنذاك، آل سعود والأتراك العثمانيون[٤٣] .

ومن جانب آخر طلبت الحكومة البريطانية في احتجاج قدمته إلى الدولة العثمانية ألا تؤدي حملتها في نجد إلى قلب الأوضاع أو السلام الواقع على القبائل العربية في ساحل الخليج[٤٤] .

كما أثيرت مشكلة العُدَيْد في عام ١٨٧١م عندما كتب شيخ أبوظبي زايد بن خليفة رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي طالباً منه فيها الموافقة على ردع القبيسات وإرجاعهم إلى سلطته، لكن المقيم رفض إعطاءه الموافقة على القتال[٤٥] .

وظلت هذه المشكلة قائمة حتى يونيو ١٨٧٧م عندما كتب مساعد المقيم البريطاني في الخليج إلى شيخ أبوظبي يخبره بأن حكومة الهند قررت إرجاع العُدَيد إلى سيادته . وقد دخلها الشيخ زايد دون قتال في ٢٦ مارس ١٨٧٨م، فاحتجت الدولة العثمانية على ذلك باعتبار أن العُديد تابعة لقطر، لكن حكومة الهند ردت بأن العُدَيْد تتبع إلى أبوظبي وبريطانيا ترتبط بمعاهدة معها[٤٦] .

وبذلك فشلت المحاولات العثمانية في مد سيطرتها البحرية السياسية على الساحل العماني الشمالي من خلال حملتها على نجد وقد كانت السياسة البريطانية هي الحائل دون تحقيق ذلك .

ولم يقتصر الأمر على الدولة العثمانية في محاولتها لمد نفوذها إلى الساحل العماني الشمالي بل كانت فارس هي القوة الإقليمية الأجنبية الثانية التي سعت في ثمانينات القرن التاسع عشر إلى احتلال بعض الجزر التابعة لمشايخ القواسم في الساحل العماني مثل سيري وطنب الكبرى والصغرى وأبوموسى، فيذكر التقرير السنوي للمقيم البريطاني في الخليج العربي لعام ١٨٨٧–١٨٨٨م أن جزر الطنب وسيري وأبو موسى التي تقع في الوسط بين الساحل الشرقي للخليج وساحل عمان كانت ومنذ أجيال من أملاك القواسم. ولكن في هذه السنة رفع حاكم فارس العلم الفارسي على جزيرة سيرس وقد احتج حاكم الشارقة القاسمي على ذلك[٤٧].

ومن جانب آخر قام الفرس في النصف الثاني من عام ١٨٨٧–١٨٨٨م بمحاولة للتدخل في شئون الساحل العماني الشمالي وأقنعوا بعض مشايخه برفع الأعلام الفارسية، وإقامة قاعدة لهم فيه واستبعاد النفوذ البريطاني، فيذكر لوريمر أن سارتيب حاجي (نائب الحاكم سابقاً في بوشهر)، ذهب في أغسطس عام ١٨٨٧م إلى ساحل عمان الشمالي، وعندما علم به المقيم البريطاني أمر يخت المقيم لورنس بتتبعه إلى أبوظبي التي نزل بها فزار دبي ثم رحل إلى لنجه . . .

وقد ذكر شيخ دبي بأن أحمد خان اقترح توثيق علاقات إيران بشيوخ الساحل العماني الشمالي لاستبعاد النفوذ البريطاني من الساحل. ثم عاد مرة أخرى عام ١٨٨٨م إلى المنطقة، على ظهر سفينة أهلية وأحضر معه أعلاماً فارسية لإقناع بعض الشيوخ برفعها على مناطق نفوذهم، ولكنه لم يستطع إقناع أحد منهم فعاد إلى فارس، وقد قدم الوفد الدبلوماسي البريطاني في طهران، احتجاجا علي أعمال أحمد خان إلى الحكومة الفارسية التي استنكرت علناً عمله، ولكنها كرمته سراً. وقد أبلغ ذلك الإنذار الرسمي لفارس إلى شيوخ الساحل العماني الشمالي من خلال سفينة نائب صاحب الجلالة أوشيري[٤٨].

كان أبرز ما قام به المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رداً على ذلك النشاط الفارسي، هو دخول مشايخ الساحل العماني الشمالي باتفاقية جديدة عام ١٨٧٧م تعهدوا فيها بعدم الدخول في مراسلات أو علاقات أو توقيع اتفاقيات مع أية دولة

باستثناء الدولة البريطانية، كذلك تعهدوا بعدم السماح لوكيل أية حكومة أخرى بالإقامة في أرضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية[٤٩] .

كان النشاط السياسي الآخر ذا الطابع الدولي في الساحل العماني الشمالي هو نشاط فرنسا الذي قام به فرنسيان أحدهما شبو (Chpuy) عام ١٨٨٣م ثم زارها مرة أخرى عام ١٨٩١م، ورافقه مغامر فرنسي آخر يدعى ترومي، وقد زارا شيخ أم القيوين ثلاث مرات، فأقنعاه بكتابة رسالة يحملانها إلى رئيس جمهورية فرنسا لإقامة علاقات مع بلاده[٥٠] .

كان هذا النشاط الفرنسي أحد الدوافع التي جعلت بريطانيا تعجل بتوقيع المعاهدة المانعة مع شيوخ الساحل العماني في عام ١٨٩٢م والتي جاء في أحد موادها ألا يدخل الشيوخ في علاقات إلا مع الدولة البريطانية .

وعلى ذلك كانت النشاطات السياسية الإقليمية والدولية عاملاً دفع بريطانيا لعقد اتفاقيات جديدة مع شيوخ الساحل العماني وأصبحت بفعلها تدير سياستهم الخارجية، وجابهت بقوة دبلوماسياً وبحرياً أية محاولة من القوى الأوروبية الأخرى أو المحلية المجاورة لإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية مع شيوخ ذلك الساحل التي ظلت تهيمن عليه حتى سبعينات القرن العشرين .

أ. د. صادق ياسين الحلو

رئيس قسم التاريخ

كلية الآداب والألسن – جامعة ذمار

الهوامش

١ – ج. ج.، لوريمر، دليل الخليج، (القسم التاريخي)، جـ٢، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، الدوحة، قطر، د. ت.، ص٢٧١ .

٢ – Humaidak (Ali), les Princes dornoir, Paris 1968, p. 17.

٣ – Selections from the records of the Bombay government, No. XXIV, new series, Bombay 1856, P. 85. Aitchison, (c. u.). a collection of treaties, engagements and neighboring countries, vol. VI, Calcutta 1892, p. 131.

٤ – Aitcheson, op. cit. vol. VI, p. 134-135.

٥ – Al-Hilo (Sadik), L`Europe et les proplems Maritimes du Golfe Arabe de1789-1857, vol. II, thees de Doctorat d`tate, un publie, Universite Marsaille - Aix en province, France 1984, p. 649.

٦ – Kembell (A. R.), observations on the pastpolicy of the British government towards the Arab tribes of the (...) Gulf, selections from the records of the Bombay government no. XXIV new series, Bombay, 1856, p. 74.

٧ – جمال زكريا قاسم(الدكتور)، دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٨٤٠–١٩١٤م، الكويت ١٩٧٢م، ص١٣٤ .

٨ – كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥–١٨٧٠م، جـ١، ترجمة محمد أمين عبد الله، عمان، لا. ث.، ص٢٩٨–٢٩٩ .

٩ – Saldana, precis of Turkish Arabia Affairs 1801-1905 Calcutta,. 1906, pp. 244-245, records of the Emarate primary documents,1820-1958, vol. 3 (1820-1958), London, 1900, p. 221.

١٠ – صلاح العقاد (الدكتور)، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٢٢ .

١١ – كيلي، مرجع سابق، جـ١، ص١٣٤ .

١٢ – جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص١٣٤ .

١٣ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، بغداد ١٩٧٨، ص٢٧٤ .

١٤ – Saldana, precis of correspondence regarding trucial chiefs 1854-1905, Calcutta,1906, p. 8.

١٥ – صلاح العقاد، مرجع سابق، ص١٧٩ .

١٦ – لوريمر، مصدر سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١٠٩٣-١٠٩٤ .

١٧ – المصدر نفسه، ص١٠٩٦-١٠٩٧ .

١٨ – المصدر نفسه، ص١٠٩٧ .

١٩ – Annual report of the administration of the Gulf political residency and Muscat political agency for the year 1880-81, by L. C. Ross, Calcutta 1880, quotied in the Gulf administration reports, vol. II (1879-1883), no. CIXXI, p.3.

٢٠ – Annual reports, op. cit for the year 1881-1882, by Ross, Calcutta, 1881, no. CIXXXS., p. 3.

٢١ – Ibid, no. CXC, p. 3.

٢٢ – Ibid, no. CXVIII, p. 3, no. CCVII, p. 4, no. CCXX,p. 7.

٢٣ – Hurewitz, J. C., The Middle East and North Africa in world politics, vol. I, p. 464.

٢٤ – لوريمر، مصدر سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١١١٨-١١١٩ .

٢٥ – عبد العزيز عبد الغني(الدكتور)، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، ١٨٥٨-١٩١٤، الرياض ١٩٨٢، ص٢٥٦ .

٢٦ – لوريمر، مصدر سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١١٢٠ .

٢٧ – Aitchison, op. cit, p. 219.

٢٩ – Faruk, head-bey, from Trucial States to United Arab Emmarats, London, 1982, p. 294.

٣٠ – كيلي، مرجع سابق. جـ١، ص١٨٠–١٨١ .

٣١ – لوريمر، مصدر سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١١٠٩ .

٣٢ – المصدر نفسه، ص١١٠٦ .

٣٣ – Records of the Emirate primary documents 1820-1958, vol. 3 (1853-1871), p. 528.

٣٤ – Ibid. 1 dec. 1867. vol. 3, p. 2.

٣٥ – A letter from Captain Knox to Major Dox dated 19 Jan. 1906, quotied in R. Bidwall, The Affair of Arabia 1905-1906, vol. 2, London, 1971, p. 59.

٣٦ – سالدانها، مصدر سابق، ص١٠٤–١٠٥ .

٣٧ – لوريمر، مصدر سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١١٠١ .

٣٨ – Annual, op. cit vol. IIC 1879, no. CIXXC., p. 3.

٣٩ – عبد العزيزعبد الغني، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص٢٨٧–٢٨٨ .

٤٠ – Annual report, op. cit vol. VI, p. 6.

٤١ – Ibid, vol. IV, p. 8.

٤٢ –لوريمر، مصدر سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١٠٩٨ .

٤٣ – المصدر نفسه .

٤٤ – جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص١٩٠ .

٤٥ – عبد العزيز عبد الغني، مرجع سابق، ص٣٠٨–٣١٣ .

٤٦ – المرجع نفسه، ص٣١٢–٣١٥ .

٤٧ – Annual report, op. cit vol. II, p. 7.

٤٨ – لوريمر، مرجع سابق، القسم التاريخي، جـ٢، ص١١١٧–١١١٨ .

٤٩ – المصدر نفسه، ص١١١٩ .

٥٠ – المصدر نفسه، ص١١١٩–١١٢٠ .